

مفهوم الدولة اليهودية

حنين زعبي*

يُعتبر مفهوم الدولة اليهودية حجر الأساس في المشروع الصهيوني، ويقفز هذا المفهوم على الوجود الفلسطيني على أرض وطنه، بوعي تام، فيتعامل معه كحجر عثرة أمام المشروع الصهيوني الذي يستمد أخلاقيته ومشروعيته، في نظر أصحابه، وتبريراته من منطلقات تاريخية- دينية. وتعتمد إسرائيل البعد الديني لتعريف حقّ المواطنة، كما تعتمد المبرر الديني والشرعية الدينية لوجودها، ومع ذلك هي ليست دولة الشريعة اليهودية.

تحول مسعى المشروع الصهيوني، بإقامة دولة يهودية، من "مجرد" مسعى ديني توراتي -جرى عن طريقه توظيف الرموز والنصوص الدينية لغرض التحشيد والتعبئة وتشكيل الشعب-، تحول إلى برنامج عنصري عنيف حين اصطدم هذا الحلم بواقع شعب آخر، شكل الأغلبية الساحقة من سكان الوطن الذي يدعيه المشروع الصهيوني لنفسه. بهذا المعنى لا يأخذ مفهوم "الدولة اليهودية" دلالاته وقيمه السياسية من مبرراته المتمحورة حول "إقامة وطن قومي لليهود"، بل من وسائله وأخلاقياته، فهو يبرر تصادم الحلم الصهيوني مع الواقع الفلسطيني، كما يبرر العنصرية والعنف المطلوبين لغلبة هذا الحلم على ذاك الواقع.

وبناءً على ذلك، لا يتطلب مشروع "الدولة اليهودية" إقامة وطن قومي لليهود فحسب، بل كذلك يتطلب الاعتراض العنيف على سيادة وحقوق الفلسطينيين في وطنهم عبر:

(1) منع إقامة وطن قومي للفلسطينيين على أرض العام 48؛

(2) عدم مساواة الفلسطينيين الذين بقوا في الـ 48 مع اليهود في إطار دولة؛

(3) منع حقّ اللاجئين في العودة.

وبينما يقصر أصحاب المشروع الحكم على "أخلاقيات" مشروع الدولة اليهودية، على وجود مبرر ديني- تاريخي، تقوم معارضة المشروع بالكشف عن لا أخلاقيات عملية تحقيق هذا المشروع، وعن لا شرعية الوسائل السياسية التي سيقوم هذا المشروع باستعمالها، والتي هي جزء من المشروع نفسه، وليست أدوات خارجية أو طارئة افترضتها الحاجة. فلا يُعتبر طرد الفلسطينيين من وطنهم نتيجة لحرب الـ 48، وإحدى نتائجها الحتمية، بل هي خطة مبيّنة ما كان المشروع الصهيوني ليقوم دونها، وهي خطة تقوم على اعتبار الوجود الفلسطيني الفاعل عثرة أمام هذا المشروع، وهو اعتبار لم يغيب بانتهاء الحرب. وبالتالي لم تنته عملية "التخلص" من الفلسطينيين، إنّما اتخذت شكلاً آخر بعد انتهاء الحرب، ألا وهي محاربة الوجود العربي داخل إسرائيل، ومحاولات القضاء على الوجود الفلسطيني في لبنان، والتعامل مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع بأساليب تتراوح بين الاحتلال والتصفية.

من ثمّ لا تكمن لا شرعيةّ الحلم الصهيونيّ ولا أخلاقيّته في مضمونه الدينيّ- الغيبيّ فحسب، والمتخيّل لشعب يهوديّ لم يكن موجوداً وجرى خلقه، إنّما تكمن أساساً في عملية اصطدام هذا الحلم بواقع الفلسطينيين، وفي عملية استخدام العنف والعنصرية وسيلتيّ تعاملٍ مع هذا الاصطدام، وسيلتيّ تُعدّان جزءاً من الحلم نفسه.

لم يكتمل مشروع إقامة الدولة اليهوديةّ بالإعلان عن استقلال هذه الدولة. وتعامل إسرائيل مع نفسها كمشروع غير مكتمل، فتستمرّ في استعمال نفس العنف الذي أنشأها، في محاولة لتثبيت يهوديتها؛ وللأسباب نفسها: استمرار اصطدامها بواقع عربيّ ما زال يعيش على أرضه.

تحوّل الدولة عنف إقامتها إلى سياسة عنيفة مُأسسة تُميّز تعاملها مع الوجود الفلسطينيّ داخلها، وتتأرّم شرعيّتها كدولة يهوديةّ نتيجة للتناقض الحادّ القائم بين يهوديتها وديمقراطيّتها. ومن مؤشّرات هذا التناقض:

- أنّ الدولة لا تعتبر نفسها ممثلة لجزء كبير من سكانها الأصليين.
- أنّ الدولة تُعتبر نفسها ممثلة لشعب يهوديّ متخيّل، لا يسكنها، ويعتبر نفسه مواطناً في دول أخرى تمثله ولها كامل السيادة عليه.
- أنّ مجموعة من غير المواطنين تمتلك حقوقاً فورية في الهجرة والمواطنة والتمكك بسبب أصولهم الإثنية اليهودية.
- أنّ الدولة تتبنّى الأيديولوجيا الصهيونية كأيديولوجيا عليا للدولة. ينعكس هذا في كلّ مناحي الحياة، بدءاً بتعبير رموزها القومية وأعيادها الوطنية عن الأيديولوجيا الصهيونية وعن اليهود فقط، مروراً بالتعبئة الصهيونية عبر جهاز التعليم ووسائل الإعلام، وإنكار المسؤولية عن نكبة الشعب الفلسطينيّ وتشريده، وحتى اعتماد مبادئ الصهيونية في هندسة الأمة والسيطرة على الأرض وكبوصلة وموجّه للسياسات والممارسات في التعامل مع القضايا السياسية والثقافية والحقوقية كافة.
- أنّ القانون الإسرائيليّ يطالب رموز الدولة ومؤسساتها السياسية والثقافية بالتعبير عن هذه الأيديولوجيا ونشرها، لا ضمن المواطنين اليهود فحسب، وإنّما كذلك ضمن المواطنين العرب.
- أنّ المواطنين العرب يُمنعون من التعبير عن هويّتهم القومية وعن تاريخهم، ومن تطوير خصوصيّتهم الثقافية، ومن بناء مؤسساتهم الثقافية، ومن استعمال لغتهم العربية والحفاظ عليها في حيّز الدولة العامّ. كذلك تُمنع المؤسسات الثقافية الرسمية من التعبير عن الهوية القومية للعرب، ومن تدريس تاريخهم، وروايتهم.
- أنّ الدولة تقوم بمصادرة الأرض والاستيلاء عليها، لصالح التوسّع والاستيطان اليهوديّ حصراً.
- يقوم البرلمان الإسرائيليّ دورياً بتشريع قوانين لمحاربة العرب ديمغرافياً (المواطنة ولمّ الشمال)، للحفاظ على وجود أغلبية ديمغرافية يهودية.

- أن الموارد والميزانيات تخصص لتطوير وتعزيز الاستيطان اليهودي، ولتضييق الخناق على الوجود العربي.

- أن أيديولوجيا الدولة تُعتبر السقف الأعلى للعمل السياسي، فتمنع كل النشاطات السياسية التي لا تعترف بإسرائيل دولة يهودية ديمقراطية.

يهودية الدولة هي جوهرها، قانونياً وسياسياً وثقافياً. ومفهوم الدولة اليهودية الديمقراطية مفهوم فارغ، لا لأن ثمة تناقضاً بين يهودية الدولة وديمقراطيتها فحسب؛ فالعديد من الباحثين والقضاة اليهود يعتقدون بوجود هذا التناقض (بخلاف الخطاب السياسي السائد). رغم ذلك، التيار المركزي من هؤلاء لا يرى في وجود هذا التناقض، ولا حتى في حسمه لصالح الشق اليهودي، لا يرى في هذا وذاك عائقاً أمام الديمقراطية، بذريعة أن الديمقراطية غير مطلقة، وأنه في كل الدول يُتنازل عنها لصالح قيمٍ عليا تحددتها الأغلبية. الأغلبية التي تقول بعدم وجود تناقض تضع اليهودية في مستوى، والديمقراطية في مستوى آخر، لتحل هذا التناقض، فتقول إن اليهودية هي جوهر الدولة، أما ديمقراطيتها فهي شكلها، وإثمه لا مجال لوجود تناقض بين الجوهر والشكل، إذ إنهما لا يتقاطعان.

وفي هذه القضية، يعتقد التجمع أن الديمقراطية شكل (بمعنى نظام إجرائي) يتطلب عدم وجود جوهر (بمعنى مضمون أيديولوجي). والمقصود أن الديمقراطية لا تستطيع أن تنشط كشكل حكم إلا إذا كانت الدولة محايدة -في جوهرها- تجاه الأيديولوجيات والقوميات، ركيزتها المواطنة لا الانتماء الإثني، وأنه إن تبنت الدولة جوهرًا أيديولوجيًا قومياً ما، فسيُسخر - على نحو تلقائي- النظام وقوانين اللعبة "الديمقراطية" في سبيل تثبيت هذا الجوهر، مما يفرغ وظيفة الديمقراطية وجوهرها الذي هو -في جانب كبير منه- شكلها.

وفي الحالة الإسرائيلية، لا تكمن المشكلة في وجود تناقض بين الجوهر /التعريف أو الغاية، من جهة، والشكل /النظام، من جهة أخرى، فحسب، بل تكمن كذلك في أولوية الجوهر على الشكل، أي إن اليهودية هي مرجعية الديمقراطية، وإن على الأخيرة أن تتلاءم مع الأولى، وأن تتشكل كل مرة من جديد بغية الحفاظ على هذا الجوهر، الذي هو -في النهاية- الأساس الديمقراطية في نهاية المطاف ليست الحاسم النهائي، بل هي موقع التنازل الدائم، في كل حالات التناقض مع الجوهر. والجوهر الأيديولوجي للدولة سيخلق مواطنة أيديولوجية، أي مواطنة صهيونية، لا مجال فيها إلا لمساواة مشوهة، اندماجية، تأتي على حساب الانتماء والهوية القوميّين للفلسطينيين.

وبخلاف سائر دول العالم، لا تفصل إسرائيل بين وجودها ووجودها اليهودي، أي هي قائمة كدولة يهودية، وهذا مبرر وجودها، وعليه فهي غير قادرة على تطوير مفهوم ليبرالي لوجودها. إننا لا نتحدث عن دولة فشلت في أن تكون ديمقراطية، أو عن دولة لم تحقق الديمقراطية، بل عن دولة نجحت في أن تخلق وتطبق موديلًا خاصًا بها لا يصلح أن يكون موديلًا ليبراليًا.

يُعتبر هذا التحليل القاعدة النظرية التي يبني عليها حزب التجمع برنامجه السياسي. ومن حالة التناقض الجوهري بين الديمقراطية والصهيونية (جوهر الدولة اليهودية)، يقوم هذا البرنامج على محاربة الصهيونية وعلى طرح برنامج بديل للدولة

اليهودية هو "دولة كل مواطنيها". لقد حوّل التجمّع قضية المساواة للمواطنين العرب داخل إسرائيل من مطلب اندماجيّ إلى مشروع مناهض للصهيونية، عبّر التأكيد على أنّ المساواة مستحيلة في ظل نظام "الدولة اليهودية"، وأنها ممكنة نظرياً وعملياً. في إطار "دولة لكل مواطنيها". ويرى التجمّع، أنّ الأداء السياسيّ ضمن واقع "الدولة اليهودية" يتطلب منا حسم مواقع المواطنة المتناقضة مع هويتنا لصالح الثانية، أو -على الأقل- تبقى هذه البوصلة الأخلاقية المطلوبة التي تحصّنتنا من هوية اندماجية ومن أسئلة مشوهة.

لا تُعتبر الدولة مسألة أيديولوجيتها الصهيونية وعدم الفصل بين وجودها كدولة يهودية ووجودها قضية داخلية، بل تُرغم الآخرين كذلك على قبول عدم الفصل، وتفرض عليهم فهمها هي لدورها. تأسيساً على ذلك، فإنها لا تطالب بحق وجودها فقط، بل تتجاوزها إلى المطالبة بالاعتراف بها دولة يهودية، أي إنّها بشكل ما تطالب الجميع بأن يكونوا صهيونيين!

ورغم أنّ مطالبة إسرائيل العالم بالاعتراف بيهوديتها جاء لسدّ الطريق أمام حقّ العودة، فإنّ في هذه المطالبة "حماية" للعنصرية الصهيونية، وتبريراً للسياسات والممارسات المتبعة ضدّ المواطنين الفلسطينيين في الداخل. هذه المطالبة هي محاولة للفوز بشرعية فلسطينية وعربية ودولية للصهيونية ولمفهوم الدولة اليهودية، ممّا يعني سدّ الطريق أمام الحكم النقديّ على هذه الصهيونية عبّر فرضها كجزء من قوانين اللعبة نفسها، لا كمنتوج سياسيّ قابل للحكم القيميّ.

مشروع "الدولة اليهودية" هو مشروع لن يكتمل، ما دام الشعب الفلسطينيّ لم يعترف به، وإسرائيل تحتاج إلى هذا الاعتراف لحماية يهوديتها. هنا بالضبط كان وما زال للتجمّع دور رياديّ في الكشف، نظرياً وسياسياً، عن البعد الخطير لمفهوم الدولة اليهودية، وفي فضح تناقضه مع الديمقراطية والقيم الإنسانية الكونية، من جهة، ومع حقوق الشعب الفلسطينيّ، من جهة أخرى. ولعلّ هذا هو أكثر ما يُغضب المؤسسة الإسرائيلية من العمل السياسيّ لحزب التجمّع، ولذا يقومون بملاحقته وملاحقة قياداته وكوادره.

* **حنين زعبي** - عضو الكنيست عن حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، وعضو المكتب السياسي للحزب